

الموقف الأمريكي من قرار الحظر النفطي السعودي 18 تشرين الأول – كانون الأول 1973

ا.د أحمد يونس زويد الباحثة رسل جاسم محمد

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

hum.ahmed.uounic@uobabylon.ed.iq

الباحثة / رسل جاسم محمد

الملخص:

تناولت الدراسة الموقف الأمريكي من قرار الحظر النفطي السعودي خلال المدة من 18 تشرين الأول إلى كانون الأول 1973، في ضوء تطورات حرب تشرين الأول. وهدفت إلى بيان طبيعة الاستجابة الأمريكية لاستخدام المملكة العربية السعودية النفط أداة للضغط السياسي من أجل التأثير في الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، مستندة إلى الوثائق والمصادر العربية والأجنبية. وتوصلت إلى أن الحظر النفطي أسهم في إحداث أزمة طاقة واقتصادية دفعت الولايات المتحدة إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية لاحتواء الأزمة، كما أبرز نجاح المملكة العربية السعودية في توظيف النفط وسيلة للتأثير في العلاقات الدولية وتعزيز مكانتها السياسية.

الكلمات المفتاحية : الحظر النفطي ، المملكة العربية السعودية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، حرب تشرين 1973.

Abstract:

This study examines the American position toward the Saudi oil embargo between October 18 and December 1973 during the October War. It analyzes the U.S. response to Saudi Arabia's use of oil as a political instrument to influence American support for Israel. Using the historical-analytical approach and relying on official documents and Arabic and foreign sources, the study concludes that the embargo triggered a major energy and economic crisis, prompting intensive U.S. diplomatic efforts to contain it. It also demonstrates that Saudi Arabia successfully employed oil as an effective political tool, strengthening its regional and international influence.

Keywords: Oil embargo, Saudi Arabia, United States of America, October War 1973.

المقدمة

شهدت العلاقات الدولية خلال سبعينيات القرن العشرين تحولات مهمة، كان من أبرزها توظيف النفط أداة للتأثير في القرارات السياسية، ولاسيما خلال حرب تشرين الأول عام 1973. وفي

هذا السياق، اتخذت المملكة العربية السعودية قرار الحظر النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل، الأمر الذي أحدث تداعيات سياسية واقتصادية واسعة، ودفع الإدارة الأمريكية إلى تبني تحركات دبلوماسية مكثفة لاحتواء الأزمة. وقد أسهمت هذه التطورات في إبراز أهمية النفط بوصفه أداة فاعلة في السياسة الدولية، مما يجعل دراسة الموقف الأمريكي من قرار الحظر النفطي السعودي ذات أهمية لفهم طبيعة العلاقات السعودية-الأمريكية خلال تلك المرحلة.

هدف البحث إلى دراسة وتحليل الموقف الأمريكي من قرار الحظر النفطي السعودي خلال المدة من 18 تشرين الأول إلى كانون الأول 1973، وبيان طبيعة الاستجابة الأمريكية للإجراءات النفطية السعودية، وتحليل انعكاسات الحظر النفطي على العلاقات السعودية-الأمريكية ومسار السياسة الدولية.

طبيعة الموقف الأمريكي من قرار الحظر النفطي السعودي 18 تشرين الأول – كانون الأول

1973

يبدو أن اجتماع الكويت في 17 تشرين الأول 1973 أظهر النفط كسلاح سياسي عالمي، فحاولت السعودية وأرامكو استخدامه للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لوقف دعم إسرائيل، مستفيدين من نفوذهم الاقتصادي والسياسي، ورغم التحذيرات، أمدت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بالأسلحة، ما دفع الدول العربية لتنسيق خفض الإنتاج تدريجياً وربطه بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

أثار الربط بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي مخاوف كبيرة في الولايات المتحدة بشأن ما اعتبرته بـ "الابتزاز العربي"، وتضمنت حساسية هذا الاعتماد المتبادل درجات من الاستجابة ضمن إطار السياسة العامة⁽¹⁾.

فوض المجتمعون في الكويت الشيخ أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي مسؤولية صياغة قرار الحظر، وجاءت قرارات مؤتمر الكويت طبقاً للمشروع الذي طرحته المملكة العربية السعودية والذي ذكرناه سلفاً؛ كون الأخيرة تمتعت بتأثير قوي في صياغة القرار

(1) Abdulaziz Al-Eisa, U.S. Saudi relations: interdependence revisited, Ph.D. Thesis, University of Durham, Faculty of Social Sciences, UK, 1997, P.151.

الصادر⁽²⁾ ، لكونها الحليف الأقوى لدول الخليج لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تأمل أن تستجيب واشنطن لمطالبها بوقف دعم الكيان الصهيوني، لكن هذه الآمال لم تتحقق⁽³⁾.

لذلك بدأت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط بمجموعة من الإجراءات كمحاولة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة الوحيدة القادرة على التأثير في إسرائيل، عبر إحداث فجوة متسعة بين واشنطن وبقية حلفائها، ولاسيما دول أوروبا الغربية واليابان⁽⁴⁾ فعمدت إلى تصنيف الدول الأوروبية وفق مواقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي ، فأدرجت بريطانيا(Britain) وفرنسا(France) وبلجيكا(Belgium) ضمن فئة (الدول الصديقة)، في حين صُنِّفت ألمانيا ضمن الدول المحايدة، في حين فُرض حظر نفطي كامل على هولندا نتيجة موقفها الداعم لإسرائيل⁽⁵⁾.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى احتواء الأزمة مؤقتاً وإقناع الأطراف العربية بضرورة عدم تطبيق الحظر، ففي اليوم نفسه أكد الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر جدية واشنطن في السعي نحو إنهاء القتال ومنع توسع رقعة الصراع، مما خلق أرضية دبلوماسية كان يُفترض أن تؤدي إلى تهدئة التصعيد ، لكن الحذر ساد الجانب العربي ، لا سيما السعودي والمصري بشأن جدية واشنطن⁽⁶⁾، فضلا عن ذلك، لم ينتظر لذلك السعوديون تطمينات واشنطن بل أرادوا الضغط أكثر على واشنطن ، بعدما اجتمع المجلس الوزاري السعودي في 18 تشرين الأول 1973، وقرر فوراً خفض الإنتاج النفطي بنسبة 10% عدداً من نهاية شهر تشرين الأول⁽⁷⁾.

برزت خصوصية السياسة النفطية السعودية في تلك المرحلة بشكل أكبر ، فعلى الرغم من زيادة الأسعار التي عُدَّت من حيث المبدأ إجراءً صحيحاً وضرورياً، لكن السعودية وقفت منفردة ضد الزيادات الكبيرة، ودعت إلى استقرار الأسعار، واستند هذا الموقف إلى دافعين

⁽²⁾ عبد العزيز العجيزي، أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 41، 1974، ص 63.

⁽²⁾ مرتضى حسين ، المصدر السابق ، ص 95 .

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ ابراهيم سعد الدين ، المصدر السابق ، ص 210 .

⁽⁵⁾ نشمي سويد الرشدي ، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الوطن العربي من الفترة 1973-

2012م ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا ، 2013 ، ص 19 .

⁽⁶⁾ نايف بن حثلين ، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة منذ 1962 ، ترجمة : أحمد مغربي، دار

الساقى ، بيروت ، 2013، ص 106 .

⁽⁷⁾ مرتضى حسين، المصدر السابق، ص 95 .

رئيسين⁽⁸⁾:

• أولهما تأكيد أن استخدام النفط في حرب تشرين لم يكن لتحقيق مكاسب تجارية أو لفرض أسعار أعلى، بل كان توظيفاً قومياً يهدف إلى تذكير العالم بما لحق بالعرب من ظلم في قضية فلسطين، ومن ثم الحفاظ على الطابع القومي الخالص لهذا الاستخدام بعيداً عن الأهداف المادية.

• تمثل الدافع الثاني في إدراك أن الارتفاع المستمر للأسعار، في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، من شأنه إحداث اضطرابات عميقة في الاقتصاد العالمي، تؤدي إلى تركيز السيولة النقدية في منطقة واحدة، وهو ما انعكس سلباً على اقتصادات الدول النامية بحكم ترابطها الوثيق مع اقتصادات الدول الصناعية.

من جهة أخرى لا بد من توضيح أمر مهم أن الرئيس المصري أنور السادات لم يطلب من الملك فيصل اتخاذ أي إجراء، إذ صدرت قرارات الملك بشكل منفرد ودون تنسيق مسبق مع القاهرة⁽⁹⁾، ولم يجر أي اتصال بين الرياض والقاهرة بشأن قرار خفض صادرات النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولا بشأن قرار الحظر الكامل على الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، إذ لم تعلم القاهرة بتلك القرارات إلا عند إعلانها رسمياً، كما هو حال بقية دول العالم⁽¹⁰⁾.

رد الرئيس الأمريكي نيكسون بطلب من الكونغرس في 19 تشرين الأول 1973 بتخصيص مساعدة لإسرائيل بقيمة 2.2 مليار كتعويض عن الخسائر، مما أدى إلى إعادة قراءة كلية للاستراتيجية الأمريكية؛ إذ تحول الشك السياسي إلى يقين بوجود تناقض جوهري بين خطابات التهذئة الصادرة عن البيت الأبيض وبين الدعم اللوجستي الميداني الذي عزز من الاستمرار في العمليات العسكرية⁽¹¹⁾.

⁽⁸⁾ نهاد الغادري، السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، 1988، ص ٨٥.

⁽⁹⁾ قدري قلججي، فيصل ومعركة الكرامة العربية، دار الكتاب، بيروت، 1974، ص ص 14-15.

⁽¹⁰⁾ فاطمة محمد الفريحي، العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز (١٣٨٤ - ١٣٩٥ هـ / ١٩٦٤ - ١٩٧٥ م) دراسة في العلاقات السياسية، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م، ص 162.

⁽¹¹⁾ نايف بن حثلين، المصدر السابق، ص 106.

أثار ذلك التعتن الأمريكي الملك فيصل فأعلن في 20 تشرين الأول 1973 وقف جميع صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹²⁾؛ بسبب دعمها العسكري لإسرائيل⁽¹³⁾، وكما وجّه أحمد زكي يماني رسالة إلى ممثل شركة أرامكو، طالب فيها بتنفيذ قرار الحكومة السعودية القاضي بوقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، سواء بشكل مباشر إليها أو إلى قواتها المسلحة، أو بصورة غير مباشرة عبر الدول التي تستورد النفط السعودي⁽¹⁴⁾.

وبذلك رسّخت المملكة العربية السعودية موقفاً ثابتاً قائم على ربط تسوية الصراع بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من القدس والأراضي المحتلة، وعملت على تنفيذ التزاماتها عن طريق توظيف ثقلها النفطي كسلاح استراتيجي أحدث ارتباكاً في مواقف القوى الدولية، وأسهم في تعزيز وحدة الجبهة العربية وفرض احترام قضيتها ضمن مسار الحرب السياسية⁽¹⁵⁾.

أشارت مصادر شركة أرامكو إلى أن الجانب السعودي كان قد أعدّ خطة دقيقة ومفصلة لتنفيذ إجراءات المقاطعة النفطية، إذ طُلب من الشركة خفض الإنتاج بنسبة تقارب 10%، إلى جانب الإيقاف الكامل لتصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الإمدادات المخصصة للمؤسسات العسكرية، مع إلزامها بتنفيذ جميع التدابير تحت طائلة عقوبات صارمة في حال عدم الالتزام. وفي هذا الإطار، ذكر فرانك جنقرز (Frank Jungers)⁽¹⁶⁾ أنه نبّه وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني إلى أن إيطاليا واليابان ستتأثران بهذه الإجراءات أكثر من غيرهما⁽¹⁷⁾.

¹² () مرتضى حسين ، المصدر السابق ، ص 95 .

¹³ () صحيفة النهار (بيروت) ، 20 تشرين الثاني 1973.

¹⁴ () سلمى عدنان محمد الكباسي ، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية - الأمريكية (١٩٧٥ - ١٩٨٢) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٣ .

¹⁵ () محمد دياب، الفصيل في المعركة ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٤٤-٤٥ .

¹⁶ () فرانك جنقرز (1926-2018): مهندس إنشائي أمريكي، تدرّج في المناصب القيادية داخل شركة أرامكو السعودية منذ انضمامه إليها عام 1948؛ إذ عُيّن مهندساً أقدم ومشرفاً على التصاميم في مصفاة رأس تنورة (1951-1955)، ثم مشرفاً عامّاً للعلاقات الصناعية عام 1961، وتدرّج بعدها حتى أصبح نائباً للرئيس، ثم الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة الشركة خلال المدة (1973-1978م) حتى تقاعده عام 1978م. ويُعد من الشخصيات التي أسهمت في توثيق تاريخ الشركة عبر إطلاق مشروع التاريخ الشفهي لأرامكو ، ينظر :

Frank Jungers, The Caravan Goes On: How Aramco and Saudi Arabia Grew Up Together, memoir, Medina Publishing, London, 2014

¹⁷ () and the World They Shaped. The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped, P.266.

نستنتج مما سبق، ان هذه الإجراءات كشفت أن المملكة العربية السعودية تعاملت مع النفط خلال حرب تشرين الأول 1973 بوصفه أداة سياسية واستراتيجية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل، مستفيدة من أهمية النفط العربي للاقتصاد العالمي، كما عكست هذه السياسة حرص الرياض على توظيف النفط لتحقيق أهداف سياسية وقومية دون الانزلاق إلى استغلال الأزمة لتحقيق مكاسب اقتصادية بحتة، وهو ما ظهر في موقفها المتحفظ تجاه الزيادات الكبيرة في الأسعار، وقد أسهم الحظر النفطي في إبراز قدرة الدول المنتجة على التأثير في العلاقات الدولية، ودفع الدول الصناعية إلى إعادة تقييم سياساتها المتعلقة بأمن الطاقة وتنويع مصادرها.

أحدث قرار الحظر النفطي العربي تداعيات سياسية واقتصادية واسعة داخل أروقة الإدارة الأمريكية، لاسيما لدى "هنري كيسنجر" الذي تعامل مع الخطوة بوصفها "عملية ابتزاز" ترقى إلى مستوى الحرب، محذراً من انهيار وشيك قد يعصف بالنظام الاقتصادي العالمي نتيجة هذا الضغط الاستراتيجي غير المسبوق⁽¹⁸⁾.

وفي يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٧٣ اجتمع اليماني وزير النفط السعودي مع فرانك جنقرز رئيس مجلس إدارة ارامكو ، وسأله اليماني قائلاً : هل أنت مندهش من قرار الحظر فاجاب " أني مذهول"⁽¹⁹⁾.

أرادت المؤسسة العسكرية تجنب التدخل الرسمي عبر حثّ بيل كليمنتس (Clements Bill)⁽²⁰⁾ نائب وزير الدفاع الأمريكي، وفرانك جنقرز رئيس مجلس إدارة ارامكو على إيجاد طريقة للتأثير على السعوديين للسماح لأرامكو بشحن النفط إلى الجيش الأمريكي⁽²¹⁾ ،

¹⁸ () وداد خضير الشتيوي، موقف الملك فيصل من قضيتي اليمن وفلسطين ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٠.

¹⁹ () محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص 81.

⁽²⁰⁾ بيل كليمنتس (٢٠١١-١٩١٧) رجل أعمال وسياسي أمريكي بارز، اشتهر بخدمة طويلة في المجالين السياسي والإداري، شغل منصب نائب وزير الدفاع الأمريكي خلال المدة (١٩٧٣ - ١٩٧٧) في إدارات ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد كما تم تعيينه وزير دفاع بالوكالة لمدة قصيرة في نفس العام، وبعد ذلك دخل الحياة السياسية الانتخابية وتولى منصب حاكم ولاية تكساس (Texas) لمرتين غير متتاليتين (١٩٨٣-١٩٧٩ و ١٩٨٧ - ١٩٩١)، وكان بذلك أول جمهوري ينتخب حاكماً لتكساس منذ مدة إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية الأمريكية، قبل ذلك، صنع ثروته في صناعة النفط وأسس واحدة من أكبر شركات الحفر في العالم، ينظر :

Steven L. Danxer, Encyclopedia of Politics of the American West, Library of Congress, 2013

⁽²¹⁾ عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط سلاح في خدمة قضايانا المصرية، بيروت ، 1974، ص ص 110-111.

وبالفعل كان وجود جنقرز في مكتب الملك في أرامكو حاسماً في تأمين النفط اللازم لتزويد الجيش الأمريكي ، سأل فيصل: "إذاً، هل تخبرني أن هذه المقاربة لا تجري بتحريض من شركات النفط؟" ، فأجاب جنقرز بوضوح: لا، إنها ليست كذلك ، فوافق الملك فيصل، لكنه رفض اتخاذ أي إجراء بشأن هذه المسألة، ألا أنه حذر جنقرز "ليكن الله في عونك من عواقب انكشاف الأمر أو تحويله الى قضية رأي عام" (22).

بعد ذلك تولّت شركة أرامكو إرسال شحنات طارئة من النفط السعودي إلى القواعد العسكرية الأميركية في مختلف أنحاء العالم، رغم ظروف الحظر النفطي. وجاء هذا القرار انطلاقاً من رؤية فيصل الاستراتيجية، إذ رأى أن الأولوية في تلك المرحلة تتمثل في مواجهة التهديد السوفييتي الذي اعتُبر الأخطر على أمن المملكة العربية السعودية والعالم الإسلامي، مما دفع إلى السماح بتزويد الولايات المتحدة باحتياجاتها النفطية ذات الطابع الطارئ لدعم عملياتها العسكرية (23).

في 22 تشرين الأول 1973، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 338 الذي دعا إلى إنهاء القتال ووقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، مع الشروع الفوري بتنفيذ القرار 242 الصادر عام 1967، والذي نصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عقب حرب الأيام الستة. وقد دخل وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في اليوم التالي في إطار الجهود الدولية لاحتواء التصعيد وإنهاء حرب أكتوبر (24).

وبناء على ذلك أصدر وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني أوامره إلى مدير شركة أرامكو بوقف شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، وتبعاً لهذا القرار حولت السفن والناقلات التي كانت في الطريق وجهتها إلى موانئ أخرى، فضلاً عن أن يماني أكد بأنه إذا لم تنجح المقاطعة في تغيير السياسة الأمريكية، فإن الخطوة التالية لن تكون جرعة من نفس الدواء، وهو تهديد صريح للولايات المتحدة الأمريكية بقطع العلاقات الدبلوماسية السعودية مع واشنطن (25).

(22) نقلاً عن : نايف بن حثلين ، المصدر السابق ، ص 107.

(23) David Holden and Richard Johns, The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World, Sidgwick & Jackson, London, 1981, P. 343.

(24) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج1، دار الشروق، القاهرة، 1988، ص ٢٣٣.

(25) رجاء كريم جهاد كاظم الساعدي ، موقف المملكة العربية السعودية من الصراع العربي - "الإسرائيلي "

(١٩٧٣ - ١٩٧٩)، رسالة ماجستير ، جامعة ميسان ، كلية التربية، ٢٠١٩، ص ٧١.

لم يتخذ الملك فيصل أي إجراء لرفع الحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة بل على العكس، رفع سعر برميل النفط بنسبة 70% ليصل إلى 4.76 دولار في 25 تشرين الأول 1973⁽²⁶⁾.

لم يكن من السهل على الولايات المتحدة مواجهة هذا الأمر، إذ كانت قد اشترت كميات كافية من الإمدادات الغذائية السعودية، تُقدّر بنحو 1% من إجمالي استهلاكها الغذائي، فضلاً عن الكميات التي أُضيفت نتيجةً للتخفيضات والحظر المفروض عليها من قبل دول عربية أخرى. علاوة على ذلك، تُعاني الولايات المتحدة من عجز يصل إلى 2% من إجمالي احتياطاتها النفطية، ما يعني أنها خسرت ما يصل إلى 3.1 مليون برميل يوميًا من النفط المستورد من الدول العربية⁽²⁷⁾.

تصرفت المملكة العربية السعودية بذكاء خلال عملية الحظر النفطي، إذ حرصت على تجنب تكرار ما حدث في عام 1967، عندما حصلت الدول المستهدفة على النفط عبر طرف ثالث، فقامت السعودية باعتماد قسائم خاصة تُسجل عليها اسم الشركة واسم باخرة النقل وكمية النفط المصدرة، على أن تُوقع هذه القسائم من الموانئ التي تمر بها الباخرة، ومن كمارك البلد المستورد، وكذلك من القنصلية السعودية⁽²⁸⁾.

خلال تلك المدة كان السعوديون أكثر هيمنة بسبب حجمهم الأكبر وتهديداتهم بخفض الإنتاج التي نفذوها فعليًا في تشرين الأول، ورغم ما شاع عن انقسام المواقف، تحدث السعوديون باستمرار تقريبًا لصالح خفض الأسعار، لكنهم في الوقت نفسه قادوا مرات عدة جهود رفع الأسعار؛ إذ وعدوا ثم ألغوا مزادات، ووعدوا ثم (نسوا) الحفاظ على مستوى الإنتاج، فكانت الكلمات اللينة والأفعال الحازمة هي ما خدم مصالحهم⁽²⁹⁾.

نلاحظ مما سبق، أن الحظر النفطي عام 1973 كشف أنه لم يكن مجرد إجراء اقتصادي، بل كان أداة سياسية واستراتيجية استخدمتها المملكة العربية السعودية لزيادة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ودعم الموقف العربي في الصراع مع إسرائيل، كما أظهرت

⁽²⁶⁾ بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص ١١٧.

⁽²⁷⁾ عمار حسين علي العنزي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية النفطية تجاه منطقة الشرق الأوسط المملكة العربية السعودية - إيران انموذجا (١٩٥٣-١٩٧٣)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية، 2019، ص 290.

⁽²⁸⁾ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، بيروت، ١٩٧٦، ص ٤٣٥.

⁽²⁹⁾ (Adelman, M. A. (1990), The First Oil Price Explosion 1971 - 1974. Massachusetts Institute of Technology (MIT), Center for Energy and Economic Policy Research, Working Paper No. 90-013WP, P. 75.

نجاح السعودية في توظيف قوتها النفطية لإحداث تأثير مباشر في الحسابات السياسية والاقتصادية الأمريكية، الأمر الذي جعل أزمة 1973 واحدة من أهم محطات استخدام النفط كسلاح في العلاقات الدولية.

في ظل هذه الظروف، انتهى وقف إطلاق النار في 31 تشرين الأول 1973⁽³⁰⁾، بسبب تغير الوضع العسكري وصعوبة الوضع على الجبهة المصرية، والضغط الأمريكي، والتزامات المملكة بالتوصل إلى حل تفاوضي، وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار⁽³¹⁾، تبنت السياسة الخارجية السعودية، المنفصلة تمامًا عن واقع الحال، موقفًا متشددًا، ولم يخفف الملك فيصل الضغط على الولايات المتحدة بل على العكس، خفضت الحكومة السعودية إنتاجها النفطي في 31 تشرين الأول 1973 بنسبة 5% من إجمالي الإنتاج، ليصل إجمالي الانخفاض إلى 15%⁽³²⁾.

وفي ظل الجهود الدولية الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار، بدأ هنري كيسنجر جولات دبلوماسية مكثفة في المنطقة، زار خلالها المملكة العربية السعودية، والتقى الملك فيصل لبحث سبل تسوية النزاع، وقد رد الملك فيصل قائلاً: " لن أقبل بتسوية لمشكلة الشرق الأوسط لا تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.... " ، " أعتقد أن الانسحاب من القدس يجب أن يكون الخطوة الأولى نحو انسحاب كامل، وسأعتبر نفسي لم أنجز شيئاً في حياتي إذا بقي المسجد الأقصى مُدنساً من قبل الصهاينة، وأن أغلى أمنيّاتي هي أن أصلي في المسجد الأقصى قبل وفاتي... " ، أن أمريكا حرة في دعم إسرائيل، ولكن في الوقت نفسه، يجب ألا تنسى أن جميع موارد المملكة العربية السعودية قد وُضعت تحت تصرفها في المعركة... حتى تُعيد إسرائيل جميع الأراضي التي احتلتها وينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة"⁽³³⁾.

أمام إصرار الملك فيصل بموقفه، بدأت الإدارة الأمريكية بدراسة جادة لإمكان إنهاء الحظر النفطي، وفي هذا الإطار وضعت واشنطن خطة سرية للحصول على معلومات بشأن المحادثات التي جرت بين الملك فيصل والرئيس أنور السادات في القاهرة يوم 2 تشرين الثاني

⁽³⁰⁾ (صحيفة اخبار الكويت ، 31 كانون الاول 1973.

⁽³¹⁾ (محمد جاسم محمد، من يهدد امن الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982، ص17.

⁽³²⁾ (محمد علي محمد التميم ، العلاقات السعودية – الأمريكية 1964 – 1975 (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، 2002، ص 152.

⁽³³⁾ (نقلاً عن : محمد دياب ، المصدر السابق ، ص 44.

1973، والتي حثّ خلالها الملك فيصل الرئيس السادات على مواصلة الضغط على إسرائيل، مؤكداً استمرار الدعم السعودي لمصر واستمرار الحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة (34).

أثار الموقف السعودي قلق الإدارة الأمريكية ، ففي ٣ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ بعث تشارلز أ. كوبر (Charles A. Cooper) عضو مجلس الأمن القومي مذكرة إلى وزير الخارجية كيسنجر حول حظر النفط العربي وتخفيضات الإنتاج أكد فيها : " ... ستكون للحظر العربي تداعيات اقتصادية علينا ثقيلة لدرجة أن يكون رفعه المبكر أمراً حيوياً لمصالحنا ... وأن حظر النفط العربي علينا سيسبب صعوبات اقتصادية جسيمة، فإن المشاكل التي ستنشأ لن تكون خطيرة لدرجة لا يمكن تحملها، وهناك فرق بين الخطاب العربي والأداء، فليس من الصعب على الدول العربية تطبيق سياساتها في خفض الإنتاج والحظر، بل ستكون هناك حوافز اقتصادية وسياسية تدفعها إلى الاعتماد أكثر على الأقوال وأقل على الأفعال، خاصة مع مرور الوقت وانحسار أجواء الأزمة، وإذا استمر الحظر وطبق بفعالية تامة، يمكننا تجاوز هذا الشتاء، وستكون الإجراءات التي سيعلن عنها الأسبوع المقبل لترشيد استهلاك النفط وزيادة الإنتاج وخفض المخزونات، إلى جانب زيادة الواردات من مصادر غير عربية، فعالة رغم أنها تشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً (35)، وأضاف : " أنه مع مرور الوقت، ستكون العواقب الاقتصادية للحظر أقل خطورة ، ونعلن رفضنا المبدئي لقبول شرعية الربط بين حظر النفط العربي وسياستنا في الشرق الأوسط ، ولن نسمح له بأي شكل من الأشكال بالتأثير على توقيت أو جوهر جهودنا السلمية في الشرق الأوسط ، ويجب أن نتخذ موقفاً مع منتجي النفط يؤكد عزمنا على الفصل بين سياستنا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وسياستنا تجاه حظر النفط العربي ، ويمكن اتباع هذا الموقف مع الملك فيصل، بصفته اللاعب الرئيسي، مدرّكاً أنه على الرغم من قلقه الحقيقي على الإسرائيليين، إلا أن لديه أيضاً اعتبارات أخرى قد تجعله مهتماً بخيار بديل يحفظ ماء وجهه بدلاً من

³⁴() محمد فؤاد محمد خليل ، العلاقات السعودية الأمريكية خلال عهد الملك فيصل 1964-1975 ،مجلة المؤرخ المصري ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، العدد 39، 2011 ، ص 344.

³⁵(F.R.U.S, 1969) 234.197-1976, Volume Xxxvi, Energy Crisis, 1969-) Memorandum From Charles A. Cooper of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger , Washington, November 3, 1973 , p.663-664.

ينظر نص الوثيقة في الملحق رقم (1)

المواجهة معنا ، وإذا ظل فيصل على موقفه الرفض للمصالحة ، فلا استبعاد لتدابير اقتصادية مضادة قد نشارك فيها ⁽³⁶⁾.

لم تكتفِ الدول العربية بذلك، بل عقدت الاجتماع الثاني لوزراء النفط العرب في الكويت يومي 4 و5 تشرين الثاني 1973، لمناقشة خطة جديدة اقترحتها الحكومة السعودية. هدفت هذه الخطة إلى مواجهة جهود الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. في الاجتماع، قرروا زيادة الحد الأدنى لخفض الإنتاج فوراً بنسبة 25% من متوسط مستوى الإنتاج في أيلول 1973. كما قرروا مواصلة الضغط على قطاع النفط ⁽³⁷⁾.

ومعتمسك الملك فيصل بموقفه الرفض للتراجع عن الحظر النفطي ، دعت الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع لحلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization) ⁽³⁸⁾ ((NATO) أذ أعلن وزير الدفاع الأمريكي أن بلاده قد تلجأ، بوصفه خياراً أخيراً، إلى استخدام القوة العسكرية لتأمين حقول النفط في الشرق الأوسط، من خلال إنزال قوات محمولة جواً للاستيلاء على آبار النفط في المملكة العربية السعودية والكويت وأبو ظبي ⁽³⁹⁾.

نلاحظ مما سبق، ان هذه الأحداث كشفت أن الملك فيصل تعامل مع وقف إطلاق النار عام 1973 بعده نهاية للمرحلة العسكرية وبداية لمعركة سياسية واقتصادية، إذ واصلت السعودية استخدام سلاح النفط للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بهدف تحقيق انسحاب إسرائيل كامل من الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الفلسطينية، وقد أدى تمسك فيصل بموقفه إلى تصاعد القلق الأمريكي من آثار الحظر النفطي، ما دفع واشنطن إلى دراسة وسائل سياسية واقتصادية لمواجهة، في حين عززت الدول العربية ضغوطها من خلال زيادة تخفيضات الإنتاج النفطي، عكست هذه التطورات نجاح السعودية في توظيف النفط

⁽³⁶⁾ (1974 , 234. –1976, Volume Xxxvi, Energy Crisis, 1969–IN: F.R.U.S, 1969 Quoted) Memorandum From Charles A. Cooper of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger , Washington, November 3, 1973 , PP.663-664.

⁽³⁷⁾ () عمار حسين علي العنزي ، المصدر السابق ، ص 290.

⁽³⁸⁾ () حلف شمال الأطلسي : منظمة عسكرية دولية ويعرف اختصاراً (الناتو) تأسست عام ١٩٤٩م بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في ٤ نيسان من العام نفسه، وكان الهدف من تأسيسه الحد من توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي، ويقع المقر الرئيس لحلف الناتو في بروكسل عاصمة بلجيكا ، ينظر : نزار اسماعيل عبد اللطيف الحيايلى ، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩.

⁽³⁹⁾ () محمد فؤاد محمد خليل ، المصدر السابق ، ص ص 344 – 345 .

كأداة تأثير استراتيجية، وتحويله إلى ورقة ضغط مؤثرة في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي والعلاقات الدولية خلال أزمة عام 1973.

على الرغم من الدعم الأمريكي الأخير لبعض دول الخليج العربي، فقد أصبح هذا الأمر مصدر قلق في السعودية ، إذ لم يكن لدى الولايات المتحدة سبب محدد للتدخل في السعودية وهو ما يثير قلقاً بالغاً، ويتمثل هذا في الحفاظ على مكانتها، وعلى رأسها الخوف من التدخل في المنطقة. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص في احتمالية تحريض الرأي العام الإسلامي ضدها، ونظرة العالم إلى السعودية كحامية للمقدسات. أي هجوم عليها سيكون كارثياً على الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، إذ سيتطلب سيطرة كاملة وعودة إلى الحروب الصليبية بين الشرق والغرب، على غرار العصور الوسطى. وقد ترددت الإدارة الأمريكية مراراً في اللجوء إلى العمل العسكري، وفضلت، ولا تزال، ضبط النفس إلى أقصى حد ممكن⁽⁴⁰⁾.

أما الملك فيصل فقد مضى بالعلاقات السعودية الأمريكية إلى أبعد من ذلك عندما أرسل تهنئة بعيد ثورة أكتوبر إلى الرئيس السوفيتي بودجورني في 7 تشرين الثاني ١٩٧٣، وهو تقليد لم يحدث من قبل في العلاقات السعودية السوفيتية الباردة عادة، وكان ذلك إشارة إلى الولايات المتحدة بإمكانية تحول فيصل إلى موسكو⁽⁴¹⁾ ، كما أنه جاء في اليوم نفسه استئناف العلاقات الدبلوماسية المصرية الأمريكية بعد قطعها منذ حرب 1٩٦٧⁽⁴²⁾.

مع ذلك، بدأ العمل بخطوات موفقة من جانب كيسنجر مع فيصل لرفع مستوى القيادة التنفيذية للعمليات البحرية خلال زيارة كيسنجر لحقول النفط في 8 تشرين الثاني 1973، ضمن جولته المكوكية التي انطلقت تدريجياً ، أبلغ فيصل بضمان وصول أمدادات للجيش بحلول ربيع العام الثالث، وعندها بدأ كيسنجر يطلب منه رفع مستوى القيادة التنفيذية، وأخبره بصراحة أن هذا الأمر قد يُفاقم أزمة الطاقة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى ظهور فكرة جديدة في موقف صعب ، إذ أوضح فيصل أنه في الواقع يرفع مستوى العمل تحت ضغط شديد، ولم يقتنع كيسنجر بهذا التبرير كما رفض فيصل دعوة نيكسون لزيارة واشنطن للمرة الثانية خلال الحرب⁽⁴³⁾.

خلال زيارته للمملكة العربية السعودية في 9 تشرين الثاني 1973 التقى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بالملك فيصل، غير أن الموقف السعودي كان ثابتاً، فقد

⁽⁴⁰⁾ محمد فؤاد محمد خليل ، المصدر السابق ، ص 345.

⁽⁴¹⁾ Katz, Mark N.: Russia and Arabia Soviet foreign Policy towards Arabian Peninsula, London ,1985, P.136.

⁽⁴²⁾ محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في كامب ديفيد ، كتاب الأهالي (١٢) يناير ١٩٨٧ ، ص 26.

⁽⁴³⁾ محمد فؤاد محمد خليل ، المصدر السابق ، ص 346.

أجابه الملك فيصل بأنه مضطر لذلك ؛ بسبب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المساندة لـ إسرائيل ولن يتم استئناف تصدير النفط ما لم تتسحب "إسرائيل" من كامل الأراضي العربية المحتلة⁽⁴⁴⁾.

رفض الملك فيصل المقترحات الأمريكية، التي تضمنت تحولاً جوهرياً في موقف العالم العربي تجاه الأراضي المحتلة. وأصرّ على اتخاذ إجراءات سريعة خلال أسبوع، مؤكداً على ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل. كما سعى إلى ربط ذلك بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، مشدداً على التزام المملكة العربية السعودية الكامل بدعم الحرب وتحرير القدس ، وأكد أن رفع الحظر النفطي الأمريكي مشروط باختتام محادثات السلام، فضلاً عن ضمان حقوق الشعب الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بحق تقرير المصير، وتأكيد الهوية العربية للقدس. واشترط تقديم المزيد من التنازلات في حال عدم تلبية هذه الشروط⁽⁴⁵⁾.

في 15 تشرين الثاني 1973 ، التقى جيمس شليزنجر (James Schlesinger) بالسفير البريطاني لدى الولايات المتحدة، اللورد كرومر (Lord Evelyn Baring Cromer)⁽⁴⁶⁾، لمناقشة تطورات حرب الشرق الأوسط وتداعياتها، وأشار شليزنجر خلال اللقاء إلى أنه لم يعد من المستبعد، ومن وجهة نظره، أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام القوة. واستنتج الجانب البريطاني أن هناك احتمالاً كبيراً بأن الولايات المتحدة كانت تستعد لعمل عسكري، ورأى أن الهدف المرجح من استخدام القوة هو الاستيلاء على المناطق الغنية بالنفط، وهو احتمال كان يتصدر التفكير الاستراتيجي الأمريكي في تلك الفترة وظهر في خطط الطوارئ التي أُعدت لمواجهة مثل هذه السيناريوهات⁽⁴⁷⁾.

⁴⁴ () رجاء كريم جهاد ، المصدر السابق ، ص 73 .

⁴⁵ () محمد علي محمد التميم ، المصدر السابق ، ص ص 154-155.

⁴⁶ اللورد كرومر (١٨٤١-١٩١٧): مسؤول ودبلوماسي بريطاني ، بدأ مسيرته كضابط مدفعية وخدم في جامايكا والهند قبل توليه إدارة صندوق الدين بمصر. أصبح المندوب السامي والحاكم الفعلي لمصر لربع قرن 1883-1907، وتجسدت سياسته الاستعمارية بالاستعلاء الثقافي ورفض تعلم العربية، مع التركيز على سداد الديون، وتأمين قناة السويس، وإخضاع السودان. كما حارب الحركة الوطنية، وحجم التعليم لتخريج موظفين وفنيين فقط لخدمة مصالح بريطانيا. انتهى عهده في مصر وعُزل من منصبه إثر التنديد الدولي والمحلي بوقوفه خلف الأحكام القاسية ضد الفلاحين في حادثة دنشواي 1906، ينظر :

Ahmet Yaramis, British Colonial Understanding in Egypt: The Case of Cromer 1883-1907, Journal of Social Sciences, Afyon Kocatepe University, Volume 9, Issue 2, December 2007

⁽⁴⁷⁾ Jonathan D. Chilcote, "All the Crises Reached a Concerted Crescendo The Arab Oil Embargo and Why the United States Was Unprepared for It, Master Thesis, Western Kentucky University, Bowling Green, 2009, P.64.

وكان من أبرز أولويات كيسنجر إنهاء الحظر النفطي، وإبرام اتفاق لفك الارتباط، ومواجهة استراتيجية الربط العربية. وفي هذا السياق، تشير مذكرات الرئيس نيكسون بوضوح إلى أن الأمريكيين كان بإمكانهم الاعتماد على تجاوب كامل من جانب الرئيس السادات⁽⁴⁸⁾.

وعليه ، كشفت هذه التطورات عن تصاعد حدة المواجهة السياسية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة النفط عام 1973، إذ تمسك الملك فيصل بسياسة ربط رفع الحظر النفطي بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الفلسطينية، رافضاً الضغوط والمقترحات الأمريكية، وفي المقابل، سعت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر إلى احتواء الأزمة عبر المفاوضات المكوكية وإنهاء استراتيجية الربط العربية بين النفط والتسوية السياسية، كما استخدم فيصل بعض الإشارات الدبلوماسية، مثل تهنئة القيادة السوفيتية، للضغط على واشنطن وإظهار امتلاك السعودية بدائل سياسية محتملة، وفي ظل تعثر الجهود الأمريكية واستمرار الحظر، برزت داخل الدوائر الاستراتيجية الأمريكية تصورات أكثر تشدداً وصلت إلى حد التفكير باستخدام القوة لحماية المصالح النفطية، مما عكس حجم التأثير الذي أحدثه سلاح النفط في إعادة تشكيل التوازنات السياسية والدبلوماسية خلال الأزمة.

وتبعت السعودية ذلك المطلب في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ عندما بعث وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني رسالة إلى وزير الخارجية، كيسنجر ذكر فيها ما نصه : " لم نتمكن من إصدار قرار، لكننا أصدرنا توصية لعرضها على رؤساء الدول المعنية للموافقة عليها. تنص التوصية على رفع الحظر عندما يقبل الإسرائيليون الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وفقاً لجدول زمني ، وآمل أن يمنح هذا حكومة الولايات المتحدة صوتاً أقوى في التعامل مع الإسرائيليين لتسريع قبولهم لمؤتمر السلام والانسحاب " ⁽⁴⁹⁾.

وفي اليوم نفسه حاولت إدارة نيكسون جذب السعوديين عبر مبيعات الأسلحة مقابل رفع الحظر النفطي، فأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن استعدادها لاستئناف بيع الأسلحة للسعودية دون اشتراط إنهاء الحظر مسبقاً، إلا أن هذا التحرك لم يلقَ رد فعل يُذكر من الجانب السعودي، فتوقفت بعدها الجهود الأمريكية لإعادة العلاقات الطبيعية، ومع عدم التوصل إلى

⁴⁸() مروان بحيري ، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، ط ٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٣.

⁴⁹(F.R.U.S, 1969-) Message –1976, Volume Xxxvi, Energy Crisis, 1969–, 242. , 1974 From Saudi Minister of Petroleum Yamani to Secretary of State Kissinger , Jidda, November 19, 1973.

ينظر نص الوثيقة في الملحق رقم (2).

اتفاق لفض الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية في الجولان بالتوازي مع ما تحقق في سيناء، أكد السعوديون أن أي تنازلات نفطية من الدول العربية ستظل مرهونة بالتقدم في المفاوضات⁽⁵⁰⁾.

وفي 21 تشرين الثاني 1973، أقرّت القمة العربية في الجزائر استخدام النفط كسلاح، واستعادة حقوق الملكية الفكرية الا أنه في أوائل كانون الأول، زار وزير النفط السعودي واشنطن، إذ واجه ضغوطاً من أمريكا اللاتينية، بما في ذلك تلميحات باستخدام القوة دفع هذا بعض السعوديين إلى التفكير في قبول فكرة التقدم الأمريكي مقابل خطوة أحادية الجانب مبدئية⁽⁵¹⁾.

مع ذلك، تجاهلت تلك التصريحات موقف الملك فيصل، الذي بقي ملتزماً بالحصار، مع موافقته على دعم القضية الفلسطينية في الوقت نفسه⁽⁵²⁾، كانت الولايات المتحدة حريصة على الحفاظ على علاقات ودية مع السعودية، وكان السياسيون السعوديون يوازنون بين موقفهم المتشدد تجاه إسرائيل ودعمهم للمصالح الأمريكية، مع توظيفهم في الوقت نفسه لخدمة مصالح الأقليات العربية⁽⁵³⁾.

رد أحمد زكي يماني في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٣ على تلك التهديدات بأن بلاده يمكن إن تخفض إنتاجها النفطي بنسبة 80 % إذا ما تم الضغط عليها، وفي حالة لجوء الولايات المتحدة إلى أي عمل عسكري فان حقول النفط سيتم نسفها⁽⁵⁴⁾.

في 29 تشرين الثاني 1973 عُقد اجتماع مهم في واشنطن لبحث إمكانية التدخل العسكري في السعودية، حضره كيسنجر وكبار المسؤولين، إذ نوقش استخدام قوات المارينز ، وخلالها عبّر كيسنجر عن موقف متشدد من أزمة النفط وانتقد الدور السعودي، في حين بدأ الملك فيصل دراسة إمكانية رفع الحظر، دون أن يغيّر موقفه⁽⁵⁵⁾، وذلك ما أكدّه في 2 كانون

⁵⁰ () بنسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص 119.

⁵¹ () محمد علي محمد التميم ، المصدر السابق ، ص 155.

⁵² () الكسي فاسيليف، الملك فيصل شخصيته وعصره وإيمانه ، ترجمة: خيرى الضامن، ط2، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت ، 2013، ص98.

⁵³ () محمد علي محمد التميم ، المصدر السابق، ص156.

⁵⁴ () سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق ، ص 50.

⁵⁵ () محمد فؤاد محمد خليل ، المصدر السابق ، ص 346.

الأول عام 1973 قائلاً : " أن تسوية المشاكل مع إسرائيل ستزِيل تلقائياً مشكلة إمدادات النفط" (56).

في 3 كانون الأول 1973 صرّح السفير السعودي في واشنطن بأنه أبلغ كيسنجر الاكتفاء بخطوة واحدة إلى الأمام، إلا أن هذا الموقف، شأنه شأن تصريحات وزير النفط، لم يكن معبراً بدقة عن توجه الملك فيصل، وهو ما يتضح من تراجع الوزير عن تصريحه بعد عودته إلى الرياض (57).

في 8 كانون الأول 1973 عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً في الكويت، وخلصوا إلى أنه يمكن النظر في رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة إذا تم التوصل إلى اتفاق يضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس، وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه ويُنفذ بضمانات أمريكية، كما نص القرار على أن رفع الحظر أو تخفيفه مرتبط فعلياً ببدء عملية الانسحاب، بحيث يُطبّق ذلك أيضاً على سياسة تخفيض الإنتاج النفطي (58).

في 14 كانون الأول 1973 عقد الملك فيصل وكيسنجر اجتماعاً آخر ناقشا فيه أزمة الحظر النفطي، إذ دعا كيسنجر إلى خفض الجاهزية العسكرية الأمريكية للحفاظ على إمدادات النفط رغم ما قد يسببه ذلك من إضعاف للقدرات الدفاعية، فيما اعتبر أن الموقف السعودي جاء كرد فعل على انحياز أمريكي سابق، مع تأكيد على الالتزام بالتعهدات. في المقابل جدد فيصل مطلبه بإصدار إعلان واضح يربط رفع الحظر بانسحاب إسرائيل والاعتراف بالحقوق الفلسطينية ومصير القدس، مؤكداً أن ذلك كفيل بإعادة تدفق النفط، وفي ختام اللقاء أبدى استعداده لإنهاء الحظر سريعاً لكنه شدد على ضرورة التقاهم المتبادل بين الطرفين (59).

في منتصف كانون الأول 1973 وخلال جولة هنري كيسنجر في الشرق الأوسط، تلقى وعوداً متفاوتة من الملك فيصل والسادات وبومدين بشأن إمكانية رفع الحظر النفطي في المستقبل القريب. غير أن عمر السقاف أبلغ السفير الأمريكي في جدة في 19 من الشهر

(56) FCO , 8/2120 , TO IMMEDIATE FCO TEL NO 594 OF 26/11/73 , MIPT AND YOUR TEL NO 414 VISIT OF AN EMISSARY TO SAUDI ARABIA , N 35 , 3 DEC 1973, p.1.

ينظر نص الوثيقة في الملحق رقم (3).

(57) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، معهد الانماء العربي ، بيروت، ١٩٨٠، ص ص ٤٢٢-٤٢٣.

(58) Jordan J.Paust .Albert .R. Blausten and Adele Higgin, The Arab Oil Weapon, (U.S., 1977) P.66.

(59) نايف بن حثلين ، المصدر السابق ، ص 108.

نفسه أن أحمد زكي اليماني، وبناءً على توجيهات الملك فيصل، سيتقدم خلال اجتماع وزراء النفط العرب المقبل بطلب يهدف إلى إنهاء المقاطعة النفطية⁽⁶⁰⁾.

يبدو مما تقدم أن فاعلية استخدام النفط العربي كسلاح كان هدفها منذ البداية جعل النتائج تميل بالضرورة نحو المساومة والحلول الوسطية وتحريك الوضع الإقليمي بهدف الوصول إلى حلول معقولة للصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي اجتماع أوبك بطهران في 24 كانون الأول 1973، دفعت السعودية المجتمعين إلى رفع أسعار النفط إلى 11.65 دولارًا للبرميل، بما يُعرف بالصدمة النفطية الأولى⁽⁶¹⁾ مع زيادة تدفق النفط إلى اليابان وأوروبا بنسبة 10%، على حين ظل الحظر على الولايات المتحدة الأمريكية ساريًا، مؤكدًا الدور الكبير الذي مارسه النفط العربي في تحريك السياسات الدولية والتأثير في موازين القوى الاقتصادية في العالم⁽⁶²⁾.

استكمالاً لما سبق عقد وزراء النفط في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) اجتماعهم في الكويت يوم 25 كانون الأول 1973، والذي تحولاً عن المقررات السابقة التي كانت تشترط الانسحاب الكامل للعدو الصهيوني، إذ قرر الوزراء خفض نسبة الحظر إلى (15%) بدلاً من (25%)، وأكدوا أن استعمال النفط لم يكن إلا سياسة أكثر مرونة لحث الدول الأخرى على احترام قواعد النظام الدولي، تماشياً مع المتغيرات السياسية التي طرأت آنذاك⁽⁶³⁾.

في السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٣، أرسل جيمس أكينز، سفير الولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية، رسالةً من الملك فيصل بن عبد العزيز إلى الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر. وأبلغه أكينز أن عمر السقاف قد سلّم الرسالة في ذلك الصباح⁽⁶⁴⁾، وأضاف بعض الملاحظات، أهمها أن رسالة الملك فيصل بن عبد العزيز كانت ودية وحميمية، وأنه - أي الملك فيصل - كان يشير إلى الدور الذي لعبه هنري

⁶⁰ () سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص 50.

⁶¹ () جواد كاظم حطاب، الموقف الإيراني من الحظر النفطي العربي 1973، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، العدد 16، حزيران ٢٠١٤، ص 165

⁶² () محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (1913 - 2008)، مركز دراسات الوحدة العربية بيت النهضة، بيروت، 2014، ص 453.

⁶³ () علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية (١٩٦٥-١٩٧٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢١٨.

⁶⁴ () ايان رفليدح، العطش الى النفط، ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 82.

كيسنجر والرئيس نيكسون. وأشار إلى أن الجزء الأخير من الرسالة فُسر على أنه "غيوم ستتبدد مع بداية العام الجديد"، أي أنه ينبغي إعادة النشاط التجاري إلى مستوى الإنتاج في المدينة كما كان عليه في أيلول قبل حرب تشرين الأول عام 1973 (65).

تبين مما سبق ، أن أزمة النفط عام 1973 شكّلت تحولاً استراتيجياً في السياسة الدولية، إذ استخدمت المملكة العربية السعودية نفطها كسلاح سياسي مؤثر للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل، اتسمت الإجراءات السعودية بالذكاء والتدرج، بدءاً من خفض الإنتاج تدريجياً، ثم الحظر الكامل على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، مع ضبط عمليات التصدير عبر قسائم دقيقة لتجنب التحايل، هذا التوجه أظهر قدرة المملكة العربية السعودية على الجمع بين القوة الاقتصادية والدبلوماسية، مع الحفاظ على الطابع القومي للسياسة النفطية وتجنب المضار الاقتصادية العالمية، في حين كشفت المفاوضات العربية عن خلافات بين الدول، وبالتحديد بين السعودية والعراق، مما أبرز الدور القيادي البارز للسعودية في صياغة القرارات وتوجيه الجبهة العربية، وأظهرت الأزمة محدودية قدرة الضغط العربي على تغيير السياسة الأمريكية الفورية، لكنها رسّخت مفهوم النفط كسلاح استراتيجي قادر على التأثير في موازين القوى الدولية وفرض احترام القضايا العربية.

الخاتمة :

أظهرت الدراسة أن قرار الحظر النفطي السعودي عام 1973 شكّل تحولاً بارزاً في طبيعة العلاقات الدولية، إذ نجحت المملكة العربية السعودية في توظيف النفط أداةً سياسية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل، في إطار دعم الموقف العربي خلال حرب تشرين الأول. وقد أحدث الحظر آثاراً اقتصادية وسياسية واسعة، دفعت الإدارة الأمريكية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية لاحتواء الأزمة والمحافظة على علاقاتها الاستراتيجية مع المملكة، مع السعي في الوقت نفسه إلى ضمان استقرار إمدادات الطاقة العالمية. كما بيّنت الدراسة أن الحظر النفطي لم يقتصر أثره على الجانب الاقتصادي، بل أسهم في تعزيز المكانة السياسية للمملكة العربية السعودية، وأكد قدرة الموارد الاقتصادية على التأثير في صنع القرار الدولي وإعادة تشكيل توازنات العلاقات الدولية خلال تلك المرحلة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. مثّل الحظر النفطي السعودي عام 1973 تحولاً في استخدام النفط بوصفه أداةً للتأثير السياسي، وربط السياسة النفطية بالأهداف العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي.

⁶⁵ () سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق ، ص 51.

2. أسهم الحظر النفطي في إحداث أزمة طاقة عالمية انعكست بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي واقتصادات الدول الصناعية، مما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية للأزمة.
3. انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة مزدوجة جمعت بين الضغوط السياسية والتحركات الدبلوماسية للحفاظ على علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وضمان استئناف تدفق النفط.
4. أبرزت الأزمة الدور القيادي للمملكة العربية السعودية في رسم السياسة النفطية العربية، وقدرتها على توظيف إمكانياتها الاقتصادية لخدمة أهدافها السياسية والقومية.
5. أثبتت أحداث عام 1973 أن النفط أصبح عنصراً مؤثراً في العلاقات الدولية، وأسهم في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق :

الوثائق غير المنشورة :

وثائق وزارة الخارجية والكونغرس البريطانية (FCO) :

1. FCO , 8/2120 , TO IMMEDIATE FCO TEL NO 594 OF 26/11/73 , MIPT AND YOUR TEL NO 414 VISIT OF AN EMISSARY TO SAUDI ARABIA , N 35 , 3 DEC 1973

الوثائق المنشورة :

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (F.R.U.S) :

(FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES)

1. F.R.U.S, 1969–1976, Volume Xxxvi, Energy Crisis, 1969–1974 , 234. Memorandum From Charles A. Cooper of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger , Washington, November 3, 1973.
2. F.R.U.S, 1969–1976, Volume Xxxvi, Energy Crisis, 1969–1974 , 242. Message From Saudi Minister of Petroleum Yamani to Secretary of State Kissinger , Jidda, November 19, 1973.

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

العربية :

1. ابتسام حبشي ، فاتن العلوي ، حرب أكتوبر 1973م وانعكاساتها على سوق النفط، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، الجزائر، 2020 .
2. رجاء كريم جهاد كاظم الساعدي ، موقف المملكة العربية السعودية من الصراع العربي - "الإسرائيلي " (١٩٧٣- ١٩٧٩)، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة ميسان ، ٢٠١٩.
3. سلمى عدنان محمد الكباسي ، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية - الأمريكية (١٩٧٥ - ١٩٨٢) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٧.
4. علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية (١٩٦٥-١٩٧٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
5. عمار حسين ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية النفطية تجاه منطقة الشرق الأوسط المملكة العربية السعودية - ايران انموذجا (١٩٥٣-١٩٧٣)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ ، 2019 .
6. محمد تميم ، العلاقات السعودية - الأمريكية 1964- 1975 - دراسة تاريخية - ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، 2002 .
7. مرتضى حسين ، العلاقات العراقية - السعودية 1968-1979 ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، 2021.
8. نزار اسماعيل عبد اللطيف الحيايي ، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩.
9. نشمي سويد الرشيد ، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الوطن العربي من الفترة 1973-2012م ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة مؤته ، 2013.
10. وداد خضير الشتيوي، موقف الملك فيصل من قضيتي اليمن وفلسطين ، أطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ، جامعة البصرة ،١٩٩٧.

الأجنبية :

1. Abdulaziz Al-Eisa, U.S. Saudi relations: interdependence revisited, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Durham, Faculty of Social Sciences, UK, 1997.
2. Jonathan D. Chilcote, "All the Crises Reached a Concerted Crescendo The Arab Oil Embargo and Why the United States Was Unprepared for It, Master Thesis, Western Kentucky University, Bowling Green, 2009.

ثالثاً : الكتب العربية والمعرية :

1. ابراهيم سعد الدين ، ومحمد السيد سليم، كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، تشرين الأول 1985.
2. بنسون لى جريسون ، العلاقات السعودية-الأمريكية: في البدء كان النفط ، ترجمة : سعد هجرس، القاهرة، 1991 .
3. عبد الرحمن بن عبد العزيز بن سليمان الحصين ، فيصل بن عبد العزيز آل سعود وجهوده في القضايا العربية والإسلامية 1964-1975، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، 2001.
4. غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، معهد الانماء العربي ، بيروت، ١٩٨٠، ص ص ٤٢٢-٤٢٣.
5. فاطمة محمد الفريحي ، العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز (١٣٨٤هـ - ١٣٩٥هـ / 1964 - 1975م) دراسة في العلاقات السياسية ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، 1434 هـ .
6. محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في كامب ديفيد ، كتاب الأهالي (١٢) يناير ١٩٨٧.
7. محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1992 .
8. محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج1، دار الشروق، القاهرة، 1988.
9. محمد دياب، الفيصل في المعركة ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
10. محمد مرشدي بركات ، السادات سيرة ومسيرة ، دار المعارف ، القاهرة ، 2013 .

11. مروان بحيري ، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، ط ٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ .
12. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣ ، بيروت ، ١٩٧٦ .
13. نايف بن حثلين ، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة منذ 1962 ، ترجمة : أحمد مغربي، دار الساقى ، بيروت ، 2013.
14. نهاد الغادري، السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض ، 1988.

رابعاً : الكتب الأجنبية :

1. Adelman, M. A. (1990), The First Oil Price Explosion 1971-1974. Massachusetts Institute of Technology (MIT), Center for Energy and Economic Policy Research, Working Paper No. 90-013WP.
2. David Holden and Richard Johns, The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World, Sidgwick & Jackson, London, 1981.
3. Jordan J.Paust .Albert .R. Blausten and Adele Higgin, The Arab Oil Weapon, (U.S., 1977) .
4. Katz, Mark N.: Russia and Arabia Soviet foreign Policy towards Arabian Peninsula, London ,1985, P.136.
5. Nadav Safran, Saud : Arabia, The Ceaseless, Quest for Security, The Belknap Press, London, 1985.
6. Sampson. The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped.
7. Steven L. Danver , Encyclopedia of Politics of the American West , Library of Congress , 2013 .

خامساً : البحوث والدراسات المنشورة :

العربية :

1. انس عبد الخالق عايد ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حرب تشرين ١٩٧٣ ، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، المجلد الاول ، العدد الأول ، السنة الأولى ، ٢٠٠٩ .
2. محمد فؤاد محمد خليل ، العلاقات السعودية الأمريكية خلال عهد الملك فيصل 1964-1975 ،مجلة المؤرخ المصري ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، العدد 39 ، 2011.

الأجنبية :

1. Ahmet Yaramis, British Colonial Understanding in Egypt: The Case of Cromer 1883-1907, Journal of Social Sciences, Afyon Kocatepe University, Volume 9, Issue 2, December 2007